

رئيس التحرير المسؤول
العميد هنري عقيقي

خطأ اللبنانيين لا السلطة

تحديداً، لتدريب شعوب هذه الدول الناشئة على معنى الدولة وكيفية ادارتها مؤسساتيا. وعلى الرغم من كل شيطنة هذا المفهوم في الثقافة العامة، الا انه انتج دساتير وقوانين وقضاء وقوى عسكرية وامنية نظامية، ومؤسسات اقتصادية وتربوية وصحية.

في لبنان، ومنذ نشوء الكيان، كان الرد المرعب من اللبنانيين بأنهم اسرى ماضيهم الطائفي البغيض يوم كانوا قبائل طائفية تقتل وتقتل باسم الدين. الغريب فيهم وعندهم انهم لم يتعلموا يوما من الدم الذي طبع تاريخهم الاجتماعي والسياسي. عند كل اختلاف او خلاف يُحكّمون البنّادق بينهم بدلا من القانون.

احداث عام 1975 وما سبقها بسنوات وما لحق بها حتى العام 1992، كان اكثر الاوهام الباهظة والاعلى كلفة، وفي محصلتها كان على الجميع ان يجلس لبحث عن الدولة. لكن السيئ في هذه النتيجة كان الدفع اللبناني بمعناه الطائفي يتجه نحو التسلط بدلا من السلطة العادلة، والتحكم بدلا من الحكم الرشيد، والتوظيف السياسي والمذهبي بدلا من مقتضيات الخدمة المدنية. وكان ان ارتكب اللبنانيون الخطأ الاكبر مجددا اذ راحوا بوعي او بلا وعي، بالتكافل والانفراد، في نهش الدولة حتى كان ما كان من انهيار.

للأسف، لقد استغل اللبنانيون بشكل فج الدولة وما تعنيه بوصفها ضمانة الجميع، وذهبوا الى السلطة كراعا طوائف ومذاهب، لا كمواطنين يطالبون بحقوقهم في مقابل واجباتهم، فكان هذا سببا اساسيا في فرعة السلطة التي هي طبيعيا في حاجة الى من يغذيها. وجل ما فعله اللبنانيون في هذا السياق، كان تغذية سلطة ودولة طائفية عميقة، لم تستطع ان تلبى الحد الادنى يوم وقع الانهيار، ولم يتغير اي شيء ولن يتغير، بعدما اضحت هذه الدولة العميقة متجذرة وعصية على الهدم، ويصعب تفتيتها ودفعها.

لم تكن نشأة الدول الحديثة يوما قائمة على المعنى الديني بقدر ما صنعها العالم الحديث على اساس التكيف مع معطيات العالم المتطور وحاجاته ومتطلباته، وجوهرها تأمين عيش الانسان بحرية وكرامة. هذا لا يعني ان الدولة كانت على الدوام ديموقراطية بشكل مطلق، فقد شاب ما شاب الاخيرة من توترات يوم طغت عليها الحركات "الثورية" و"الشعبوية" و"الطائفية"، خصوصا في منطقة المشرق العربي.

في كل الاحوال، ومع اختلاف انواع الحكم في دول المنطقة، ما عدا لبنان، نجحت مؤسسات الدولة وعلى قاعدة معيار الكفاية واحترامها لمواطنيها في تشكيل مفهومية للمواطنة تعمقت مع مرور الزمن. لكن لبنان بقي حالة استثنائية بكل ما للكلمة من معنى، وذلك عندما طغت معايير الطائفية والعصبيات الاهلية على المصالح الوطنية المشتركة.

كان هناك على الدوام قدرة استثنائية عند "احد ما" على تصدير اشكال التميز والتميز، علما ان الدولة في مفهومها العام قادرة، بل اصلها المعرفي يقوم على وجوب ان توفر لمواطنيها حقهم في التعبير السلس عن آرائهم. وأمنت بشكل ما، وبقدر الامكان، ادوات التداول السلمي للسلطة من خلال العمل السياسي والحزبي والمعارض والتنافس الانتخابي. وقد ادت هذه الامور مجتمعة الى بروز الديموقراطية، ولو لم تصل الى الكمال، وتترسخ كآلية لحل النزاع والاختلاف والحفاظ على السلم الأهلي.

واذا كانت هذه التجربة استغرقت نحو قرن من الزمن، وتخللها الكثير من الصعوبات والعثرات، تراوحت بين اخفاقات ونجاحات حتى وصلت الى ما وصلت إليه، فالصحيح ان هذا الشكل من اشكال نظام الحكم السياسي كان صادما لعموم المشرق الذي خضع على مدى قرون لحكم السلطنة العثمانية.

ليس دفاعا ابدأ عن الكولونيالية الغربية التي سيطرت على المنطقة لاحقا، لكنها في الحقيقة، قدمت نموذجا مختلفا جدا. فالدولة الحديثة، مفهوما وتطبيقا، جاءت على نحو مفاجئ وصادم. وقد اعتمد نظام الدول شبه المستقلة موقتا في ظل اشراف اوروبي - فرنسي وبريطاني

إلى العدد المقبل